OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

09270 - A

ID

Distr.
GENERAL
ID/CONF.4/5
25 June 1979
ARABIC
Original:ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المؤتمر العام الثالث لليونيدو

نيودلهي، الهند، ٢١ يناير (كانون الثاني) ٨ فبراير (شباط) ١٩٨٠

البند ٥ (ب) رابعا من جدول الأعمال

العمل المنسق والتدابير الخاصة لتعجيل التنمية الصناعية للبلدان الأقل نموا، وغير الساحلية، والجزرية، من البلدان النامية

تقرير يقدمه المدير التنفيذي

Concerted action and special measures to accelerate the industrial development of least developed, land-locked and island developing countries

id.79-5354

ملخص

يصف هذا التقرير التقدم الذى أحرزته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية منذ المؤتمر العام الثاني لليونيدو (ليما ، ١٢-٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥) في تنفيذ القرارات الرئيسية التي اتخذها المجتمع الدولي بصدد التدابير الخاصة التي تتخذ في ميدان التصنيع لصالح أقل البلدان نموا . كما يسترعي التقرير الانتباه الى المشكلات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والجزرية . وكما يقتضي قرار الجمعية العامة ٣٢/١٦٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، يركز التقرير على أنشطة اليونيدو والتنفيذية لصالح أقل البلدان نموا كما يسلط الضوء الرئيسي من مجالات وأنماط المساعدة التي تقدمها اليونيدو والى هذه البلدان . وكذلك يشير التقرير الى المعوقات التي تواجهها المنظمة ، والتي تتضمن أساسا عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا ، وغير الساحلية والجزرية من البلدان النامية .

المحتويات

الفصـــل		الفقـــرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٥	٤
أولا -	التقدم الذى أحرز في تنفيذ مختلف التوصيات	٦ - ٣٢	٥
	الترتيبات المؤسسية والأنشطة التشجيعية	٦ - ١١	٥
	برمجة وتقديم المساعدة الفنية تحت المصادر المختلفة للتمويل	١٢ - ٣٢	٦ ٦
ثانيا -	تعزيز قدرة اليونيدو على معالجة المشكلات الخاصة بالبلدان الأقل نموا ، وغير الساحلية ، والجزرية من البلدان النامية	٣٣ - ٤٠	١٣
ثالثا -	العمل الذى يقترح أن يقوم به المؤتمر العام الثالث	٤١ - ٤٢	١٦

مقدمة

١ - هناك اعتراف الآن على مستوى العالم بأن أقل البلدان نموا ذات مشكلات تتطلب تدابير خاصة اذا كان لهذه البلدان أن تبلغ مستوى مقبولا من التنمية الاقتصادية. كما يسلم كذلك بأن الصناعة أداة ديناميكية أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة للبلدان النامية - وبصفة خاصة لأقل البلدان نموا. وقد أكد قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د أ - ٦)، ٣٢٠٢ (د أ - ٦) بشأن اعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد، واعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (ID/CONF.3/3، الفصل الرابع) [(١)] - على أن التصنيع في هذه البلدان يجب أن يجرى بخطوة أسرع من المتوسط. كما أشارت هذه القرارات الى أن العمل المنسق والتدابير الخاصة للمساعدة من قبل البلدان الأخرى ومن المنظمات الدولية أمور ضرورية لتعبئة قدر أكبر من الموارد للبدء في مشروعات تحديث في هذه البلدان ولوضع أساس سليم لتصنيعها.

٢ - وفي القرار ٣٢/١٦٣ بشأن تعزيز الأنشطة التنفيذية في ميدان التنمية الصناعية في أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية طلبت الجمعية العامة الى منظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة (يونيدو) أن تكثف أنشطتها المتعلقة بتنفيذ التدابير المتخذة لمساعدة هذه البلدان وأن تكرس أقصى ما يمكن من الموارد لتلبية احتياجاتها، وحثت مجلس التنمية الصناعية على أن يخصص مبلغا كبيرا من صندوق الأمم للتنمية الصناعية لهذا الغرض، آخذا في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣١/٢٠٢.

٣ - وفي القرار ٣٣/٧٨ طلبت الجمعية العامة الى المدير التنفيذى لليونيدو أن يعد تقريرا بشأن تنفيذ القرار ٣٢/١٦٣ كي ينظر في المؤتمر العام الثالث لليونيدو.

٤ - وكذلك أوصى اعلان وخطة عمل ليما (الفقرة ٦٢) بمنح معونة خاصة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، لمساعدتها على تدارك أضرار موقعها الجغرافي غير المواتي، خاصة فيما يتعلق بتكاليف النقل والعبور الاضافية التي يتحتم عليها أن تتحملها. [(٢)]

٥ - وبناء عليه، فان التقرير الحالي يتناول التقدم الذى أحرز فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الرئيسية للقرارات المذكورة عاليه.

---

(١) أبلغ الى الجمعية العامة بمذكرة الأمين العام (A/10112)
(٢) أبلغ الى الجمعية العامة بمذكرة الأمين العام (A/10112)

أولا - التقدم الذى أحرز في تنفيذ مختلف التوصيات

الترتيبات المؤسسية والأنشطة التشجيعية

٦ - بناء على القرار الذى اتخذه المؤتمر العام الثاني لليونيد و بشأن الأجهزة المؤسسية الملائمة (ID/CONF.3/RES 1) ،أنشىء قسم لأقل البلدان نموا في اعادة تنظيم الأمانة العامة لليونيد و الذى عمل به اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ . وكجزء من برنامج تنسيق السياسات ،يساعد قسم أقل البلدان نموا في صياغة السياسات وبرامج التعاون الفني للبلدان المعنية وتعبئة الموارد المالية للنهوض بتصنيع هذه البلدان . ويراقب القسم كذلك الأنشطة التي تجرى في جميع أنحاء الأمانة العامة والتي تصمم لصالح أقل البلدان نموا كيما يضمن أنها تشكل كلا متكاملا .

٧ - وكانت احدى المبادرات الأولى التي اتخذها قسم أقل البلدان نموا ،بالتعاون مع الوحدات الأخرى للأمانة العامة ،تنظيم اجتماع مجموعة الخبراء الدوليين الحكوميين بشأن تصنيع أقل البلدان نموا ،الذى عقد في فينا من ١٥ - ٢٤ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ . وكان بين المشتركين ٢٦ موظفا كبيرا من ٢٠ بلدا من أقل البلدان نمو ،ومثلون لمؤسسات التمويل العام ومثلون لوكالات الأمم المتحدة . وعلى أساس توصيات هذا الاجتماع[٣] أعد برنامج للمساعدة الفنية لهذه البلدان ،الهدف منه تقديم وحدات صناعية تجريبيةووحدات انتاجية تستخدم الموارد الطبيعية المتاحة ،وبصفة خاصةالصناعات القائمة على الزراعة . ويضع البرنامج تشديدا خاصا على التنمية الريفية من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة واقامة مرافق تدريبية ذات آثار مضاعفة . والعديد من المشروعات المحددة التي انبثقت عن هذا البرنامج تجتاز الآن مراحل مختلفة من التنفيذ .

٨ - ولمساعدة أقل البلدان الافريقية نموا وتدعيم مرافقها الأساسية الصناعية ،نظمت اليونيد و في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ اجتماع مجموعة خبراء في أروشا[٤] (جمهورية تنزانيا المتحدة) لتبادل الخبرة بشأن المشاكل العامة في هذا الميدان . وقد صاغ الاجتماع توصيات للمزيد من عمل اليونيد و والحكومات المعنية .

٩ - ونذكر كذلك اجتماع مجموعة الخبراء الذى نظمته اليونيد و في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ في فينا لمناقشة المشكلات المتضمنة في اعداد ومتابعة دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية في أقل البلدان نموا ، وكانت وجهات النظر التي أبديت في هذا الاجتماع ذات

---

(٣) أنظر تقرير الاجتماع (ID/WG.234/13)

(٤) أنظر تقرير الاجتماع (ID/WG.280/17)

قيمة كبيرة لليونيدو في تخطيطها لأنشطة المساعدة الجديدة في هذا المجال (٥).

١٠- وقد شرع في اجراء اتصالات مع البلدان المانحة، من خلال البعثات الدائمة لدى اليونيدو، من أجل الحصول على معلومات بشأن مساعداتها الثنائية القائمة والمخططة للتنمية الصناعية لأقل البلدان نموا. وبالاستعانة بهذه المعلومات تمكنت الأمانة العامة من تحديد مجالات ممكنة للتعاون بين اليونيدو والبلدان المانحة، لتقديم المزيد من المساعدة الفنية لأقل البلدان نموا. وقد تعاونت بالفعل بعض الحكومات مع اليونيدو في تنفيذ مشروعات محددة في بلدان معينة من أقل البلدان نموا.

١١- ولصالح تنسيق البرامج مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة بقصد تحديد المجالات التي يعتبر التقديم المشترك للمساعدة الى أقل البلدان نموا أمرا مرغوبا فيه، أجريت الاتصالات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO). وكنتيجة لذلك، عملت اليونيدو بالاشتراك مع هذه الهيئات لتنظيم بعثات برمجة وتنفيذ مشروعات محددة. وأحدث مثل في هذا الصدد البعثة المتعددة التخصصات / UNIDO UNCTAD/ITC) لوضع برنامج مساعدة لمجتمع البحيرات العظمى (بوروندى، ورواندا، وزائير) على أن يمول من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP). كما تشترك اليونيدو كذلك، مع منظمات أخرى للأمم المتحدة، في الاجتماعات المخصصة التي تنظم داخل الأجهزة القائمة للأمم المتحدة لشئون ما بين الوكالات من أجل تبادل المعلومات ووجهات النظر بصدد برامجها وأنشطتها لصالح أقل البلدان نموا.

برمجة وتقديم المساعدة الفنية تحت المصادر المختلفة للتمويل

١٢- طبقا لمذكرة أصدرها الأونكتاد عام ١٩٧٨ (TD/B/AC.17/7)، زاد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد في أقل البلدان نموا خلال الستينات بمعدل ٩ر. في المائة في السنة فقط. وفيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٧ كانت الزيادة للمجموعة ككل عند معدل متوسط أقل من ذلك (٦ر. في المائة)، وشهد ١١ بلدا من هذه البلدان انخفاضا حقيقيا خلال السبعينات. ومن المؤكد أننا نخلص من ذلك الى أن ايجاد، وتطوير، وتنويع تسهيلات الانتاج الصناعي لتوسيع كل من السوقين المحلي والخارجي هو الطريق الوحيد لضمان المشاركة العادلة لأقل البلدان نموا في الانتاج العالمي وفي تبادل السلع والخدمات، كما تتطلبه اقامة نظام اقتصادى دولي جديد. وينبغي أن نذكر كذلك الاعتماد البالغ في الوقت

---

(٥) أنظر تقرير اجتماع مجموعة الخبراء المعنية بتقييم ومتابعة دراسات الجدوى في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا، فينا، ٤ - ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ (ID/WG.289/10).

الحالي لأقل البلدان نموا على المساعدة الخارجية ، والذي يعزى أساسا الى مستوياتها الانتاجية الشديدة الانخفاض . ولذلك كان القصد من أنشطة اليونيدو بالنسبة لأي من أقل البلدان نموا النهوض بعملية تصنيع متكاملة ، تقوم على امكانيات البلد وتعكس رغبات ، وسياسات ، وخطط ، وأولويات حكومتها ، بهدف تحقيق أعلى درجة من التفاعل المتبادل بين الصناعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد . واذا علمنا المستوى الحالي من التنمية لهذه البلدان ، فان مجالات الأولويات للمساعدة المالية والفنية تبدو أنها تكمن في الزراعة ، والمرافق الأساسية والتنمية الصناعية بهذا الترتيب . ومن أكثر الحاجات الحاحا لهذه البلدان أن تنمي كذلك القوى العاملة بدرجات متنوعة من المؤهلات الادارية والمهنية والفنية للعمل في مواقع ذات مستويات ودرجات مختلفة من أعلى الى أسفل . وقد ركزت أنشطة اليونيدو في هذه البلدان على تلك المجالات من الأولوية .

١٣- وفي قطاع الصناعات الزراعية ، ركزت اليونيدو على تقديم المساعدة لتشجيع انشاء صناعات ذات امكانيات حفز صناعات قبلية وبعدية على كل من المستويين الوطني والاقليمي . وتغطي الأنشطة في هذا المجال مدى واسعا من القطاعات الفرعية الصناعية ، مثل الجلود ومنتجات الجلود ، وتجهيز الأخشاب والمنتجات الخشبية ، والمنسوجات ، وتجهيز الأغذية .

١٤- فمثلا ، في القطاع الفرعي للجلود والمنتجات الجلدية ، وضع مشروع كبير لبنغلاديش يمول من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية/رقم التخطيط الارشادي للبلد ، ولديه تموين كاف من المواد الخام اللازمة . وهذا المشروع ، الذي تدرسه الحكومة الآن للاقرار النهائي ، ليس مصمما لانتاج الجلود وحدها ولكن كذلك السلع الجلدية التامة الصنع لكل من السوقين المحلي والتصديري . وفي بوتسوانا ، يجري تنفيذ دراسة جدوى لاقامة صناعة أحذية وملابس جلدية للوقاية .

١٥- وفي مجال تجهيز الأخشاب ، تواصل اليونيدو تقديم المساعدة الى أقل البلدان نموا التي تتمتع بموارد غابات غنية ويتزايد فيها الاعتراف بمزايا التجهيز المحلي لموادها الخام . فمثلا ، تم تقديم المساعدة الادارية والانتاجية لمصنع حكومي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يتوقع أن يصبح نقطة ارتكاز تقام عليها على المدى الطويل صناعة متكاملة لتشغيل الأخشاب في هذا البلد . كما قدمت المساعدة لاقامة مصنع للثقاب في ساموا عقب دراسة جدوى أجريت مسبقا بمساعدة من اليونيدو . وكذلك قدمت المساعدة في اعداد دراسات جدوى لكل من حكومتي أفغانستان وبنغلاديش لاقامة تسهيلات محلية لانتاج أنواع معينة من المنتجات الخشبية مثل الثقاب (أفغانستان) والأبواب والنوافذ (بنغلاديش) .

١٦- وفي مجال صناعة النسيج ، تساعد اليونيدو حكومتي بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وغيرهما في اقامة تسهيلات الانتاج والتسهيلات الأخرى ذات الصلة . والهدف الذي تتوخاه هذه البلدان هو أن تلبي الحاجات الأساسية للسكان .

١٧- وقد استمر تزايد اهتمام أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة بالأسلوب المتكامل في اقامة صناعاتها لتجهيز الأغذية ، وهو أسلوب قد يؤدي الى زيادة انتاج الأغذية ، وخفض فاقد ما بعد الحصاد ، وحفز التنمية الريفية . وبالتعاون الوثيق مع الفاو ، على كل من مستويي المقر الرئيسي والميدان ، ساعدت اليونيدو على ادخال هذا الأسلوب في نيبال والسودان . ويجرى الآن ، على أساس دراسة الجدوى التي أعدتها اليونيدو ، وضع مشروع في مالي لاقامة مصنع لفول الكاشيو cashew nut . كما يجرى وضع نوع جديد من المشروعات ، لنفس البلد ، يتضمن وحدات تجهيز صغيرة متحركة من أجل تجهيز الفائض من الأسماك والخضروات بالبلد . وقد طلبت حكومة فولتا العليا مساعدة اليونيدو في اقامة مصنع متعدد الأغراض لتجهيز بذور الزيت ، ومجمع للصناعة الزراعية للذرة . وتساعد اليونيدو كذلك حكومة الرأس الأخضر في وضع مشروع لاقامة مصنع نموذجي لانتاج المكرونة وغيرها من منتجات الحبوب . وسوف يؤدي تنفيذ المشروع الى استغلال قدرة الطحن المتاحة كما يساعد على تحسين المحتوى الغذائي لوجبات السكان المحليين .

١٨- وهناك مجال آخر وثيق الصلة بانشاء صناعة الأغذية هو اقامة مختبرات لفحص الأغذية ومراقبة جودتها . وقد أرسلت بعثة استكشافية الى أربعة من أقل البلدان نموا (بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والصومال ، واليمن الديمقراطية) لجمع البيانات اللازمة بقصد صياغة برنامج ملائم للمساعدة في هذا الميدان .

١٩- وقد استمر كذلك في الحصول على الأولوية تطوير التصنيع المحلي للسلع الصناعية (العدد والأدوات البسيطة ، وصناعة معدات الورش الزراعية الزهيدة التكاليف الخ) كمدخلات في القطاع الزراعي . وتكمل الأنشطة الميدانية لليونيدو من أجل أقل البلدان نموا في هذا المجال أنشطة أخرى تقوم بها الأمانة العامة داخل اطار البرنامج التعاوني للعمل بصدد التكنولوجيا الصناعية الملائمة (ID/B/188 and ID/B/207) . ومن بين الأمثلة على مساعدة اليونيدو في هذا المجال ، يمكننا أن نذكر ما يأتي : مركز النهوض بالتكنولوجيا ، حيث يجرى تطوير العدد والمكنات الزراعية في هايتي ، والورشة المركزية لصيانة واصلاح معدات المزارع والمعدات الصناعية في النيجر ، ودراسة الجدوى بشأن صيانة الجرارات الزراعية وغيرها من المعدات الثقيلة المتحركة ، التي تجرى الآن في فولتا العليا . ومما هو جدير بالذكر أيضا مشروع دمج انتاج الأدوات الزراعية التي يقوم بها الحدادون المحليون في جمهورية تنزانيا المتحدة . والهدف من المشروع تقديم خدمات فعالة الى الصناعات الريفية وتدعيم استخدام التكنولوجيات المحلية الملائمة ذات الروابط الخلفية بالزراعة .

٢٠- وقد وضعت اليونيدو مزيدا من التشديد على الأنشطة المصممة لمساعدة أقل البلدان نموا بشأن اقامة أو تدعيم البنية المؤسسية الملائمة لتطويرها الصناعي . ومن أمثلة المشروعات الجارية لليونيدو في هذا المجال : اقامة مكتب للنهوض الصناعي في تشاد ، واقامة وتشغيل وحدة للاستشارة والنهوض الصناعي في اليمن ، وانشاء خدمات استشارية صناعية في اليمن

الد يمقراطية ،والمساعدة المقدمة للنهوض بالأنشطة الصناعية (بما في ذلك التخطيط واعداد دراسات الجدوى) في امبراطورية أفريقيا الوسطى ،وبنن ،وبوروندى ،ورواندا ،وفولتا العليا، ومالي ،وهايتي . ويجرى الآن في النيجر ،وضع مشروع يمول عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية/رقم التخطيط الارشادى لمساعدة المكتب الذى أنشئ حديثا" مكتب النهوض بالمؤسسة النيجيرية " Office de promotion de l'entreprise Nigérienne(OPEN) والذى سوف يتلقى مساعدة من البنك الدولي أيضا . كما تقدم المساعدة الآن الى أثيوبيا، وفولتا العليا ،ومالي في مجالات التوحيد القياسي ،وعلم القياس،واختبار ومراقبة الجودة .

٢١ - وبقصد مساعدة أقل البلدان نموا على استخدام تسهيلاتها الصناعية القائمة بكفاءة أكبر ،بذلت اليونيدو اهتماما كبيرا لمساعدة هذه البلدان في مجالات مثل الادارة ،والمحاسبة وتدريب الأفراد ،وبرامج الصيانة والاصلاح . وعلى سبيل المثال ،تقوم اليونيدو حاليا بانشاء مركز تجريبي لصيانة واصلاح المعدات الصناعية في غينيا . كما قدمت المساعدة كذلك من خلال مشروع كبير يموله برنامج الأمم المتحدة للتنمية الى مركز البحوث التكنولوجية للجوت ببنغلاديش ،بقصد تطوير قدرة المركز على اجراء البحوث التطبيقية ،وزيادة تسهيلاته الفنية ،وتدعيم العلاقة المتبادلة بينه وبين صناعة الجوت في بنغلاديش. كما تقدم مساعدة مماثلة الى المعهد الأفغاني للادارة بقصد رفع المهارات الادارية وتحسين تسهيلات الانتاج . وفي أثيوبيا ،أتاحت اليونيدو تقديم مساعدة أحد مستشاريها الى مصنع الأسمنت بأديس أبابا . وقد أبلغ أن انتاج المصنع قد ارتفع بـ ٤٠ في المائة نتيجة لهذه الاستشارة ، ومن ثم قررت الحكومة اقامة مصانع جديدة للأسمنت في المستقبل القريب.

٢٢- ويهتم الكثير من أقل البلدان نموا بالحصول على مساعدة اليونيدو بشأن اعداد دراسات ما قبل الجدوى أو الجدوى لتحديد ،وتقييم ،واختيار المشروعات الصناعية والنهوض بالصناعات الموجهة للتصدير . ومن الأمثلة الجديرة بالذكر في هذا الصدد مساعدة اليونيدو لمؤسسة التنمية القومية التنزانية . وثمة مثل آخر هو المساعدة المقدمة الى لجنة النيجر- نيجيريا للتعاون الاقتصادى في اعداد ،وتقييم ،وتنفيذ مشروعات الصناعات الزراعية ذات الأهمية لكلا البلدين . كما نذكر أيضا مشروع النهوض الصناعي الذى يجرى تنفيذه في هايتي .

٢٣- وبطبيعة الحال ،فان اقامة صناعات مواد البناء ذات أهمية كبيرة لأقل البلدان نموا . وتقدم اليونيدو مساعدتها في هذا الميدان لانتاج الطوب والقرميد في غامبيا وغينيا وفولتا العليا ،والخرسانة المسلحة والأسمنت في بوروندى وفولتا العليا ومالي ،ومنتجات الطين والمواد غير المعدنية في بوتسوانا ،والطوب المشكل باليد في ملاوى . وبالمثل ،سوف يساعد مشروع ممول من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية بنغلاديش في اقامة صناعات صغيرة للخزف على أساس المواد الخام المحلية وباستخدام اليد العاملة غير الماهرة نسبيا . وفي فولتا العليا، يجرى تنفيذ مصنع تجريبي يتضمن تكنولوجيا المواد البلاستيكية المؤلفة للاسكان لانتاج وحدات

سقفية للمباني العامة مثل المدارس والمستوصفات. كما تنبغي الاشارة كذلك الى أن المرحلة الاعدادية لمشروع بشأن التطوير المتكامل لأحجار البناء الطبيعية في هايتي قد اكتملت في ١٩٧٨.

٢٤- وفي مجال التدريب الصناعي، تضمنت أنشطة التدريب، بوجه خاص، تنظيم برامج تدريب المجموعات للأفراد الفنيين والاداريين، الذين تختارهم الحكومات المعنية من القطاعات الصناعية لمختلف أقل البلدان نموا. كما قدمت المساعدة كذلك على هيئة مستشارين للتدريب الصناعي كلفوا بالعمل في بعض من هذه البلدان. فمثلا، نظم برنامج ناجح للتدريب على ادارة الانتاج ومراقبة الجودة في صناعة النسيج في باماكو، مالي، لعدة بلدان ناطقة بالفرنسية من أقل البلدان نموا في أفريقيا. وقد أعد البرنامج ونفذ بمساعدة أربعة خبراء من مركز بحوث ادارة الانتاج في جامعة لوفين، بلجيكا، والمركز الدولي للتطوير الاداري (CEPECA)، رومانيا. وبالمثل، قامت اليونيدو بالعمل الاعدادي في تدريب المستشارين في بوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة وغيرهما من أقل البلدان نموا في أفريقيا، ويتوقع أن تؤدي الى برامج تدريب جديدة. وفضلا عن ذلك، واصلت اليونيدو تقديم المنح الشخصية وتنظيم جولات دراسية للمرشحين من مختلف أقل البلدان نموا.

٢٥- وفي مجالات أخرى، قامت اليونيدو بتقديم المساعدة الى عدد من أقل البلدان نموا في المنطقة السودانية الساحلية، خاصة فيما يتعلق بادارة المياه، واستغلال المصادر غير التقليدية للطاقة واستخدام المواد البلاستيكية في الزراعة. وفي فولتا العليا، قدمت اليونيدو المساعدة الى الحكومة بصدد اقامة مركز دائم يختص باستعمال المواد البلاستيكية في الزراعة، وهو مشروع يحتمل أن يعود على الفلاحين المحليين بفوائد تكنولوجيا المواد البلاستيكية وهذا المشروع، الذي مول من خلال منحة محددة الغرض قدمت من جمهورية ألمانيا الاتحادية، يغطي أيضا تحويل الحظيرة الحالية للمركز الى مبنى مناسب. وفي ميدان الطاقة الشمسية، تم تقديم المساعدة الى المختبر القومي للطاقة الشمسية في مالي، كما أوفدت بعثة استطلاعية الى فولتا العليا كي تحدد شكل المساعدة الذي يحتاجه هذا البلد من أجل انتاج وحدات بسيطة تعمل بالطاقة الشمسية. وتقوم اليونيدو بتنظيم مشروع نموذجي بالتعاون مع حكومة الهند من أجل ادخال ونشر تكنولوجيا الغاز الحيوي الناتج عن التخمر في فولتا العليا. وهناك مشروع مماثل، ممول من اليونيدو، لكنه يتضمن كذلك اختبار امكانيات استغلال الطاقة الشمسية، تم اقراره للتنفيذ في أفغانستان. كما تتعاون اليونيدو مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة بالساحل داخل اطار مجموعات العمل والمجموعات الاستشارية المعنية بالتصحر في تنفيذ برنامج العمل لمكافحة التصحر (٦).

---

(٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر، ملخص، خطة العمل والقرارات (مطبوعات الأمم المتحدة No.CES1.E52, March 1978).

٢٦- ونظرا لأن صناعة السباكة ،التي تتطلب استثمارا قليلا نسبيا ،يمكن أن يكون لها أثر كبير على التقدم الصناعي للبلد ،فقد استمرت اليونيدو في بذل اهتمامها لانشاء المسابك واقامة مصانع ومراكز توضيحية ،وخاصة في أقل البلدان نموا. وعلى سبيل المثال ،عاونت المساعدة المقدمة الى المسبك والورشة الميكانيكية بالصومال ،في امداد السوق المحلي بالأجزاء والمنتجات الهندسية. والمنظور أن تعمل المساعدة على المتابعة ،على تحسين جودة المصبوبات وأن توسع نطاق المنتجات ،وخاصة العدات والعدد الزراعية. وهناك مشروع كبير مماثل ما زال في مراحله الأولى للتنفيذ في نيبال.

٢٧- وعلاوة على الأنشطة التقليدية للمساعدة الفنية ،شرع في وضع برامج ومشروعات جديدة فيما يختص باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة محليا ،سواء زراعية أم معدنية. وعقب الاجتماعات الاستشارية الأولى التي نظمتها اليونيدو بصدد الصناعات الزراعية والأسمدة ، أجريت دراسات في الغالبية من أقل البلدان نموا بقصد صياغة وتنفيذ مشروعات محددة في تلك الفروع من الصناعة. وهذه الدراسات ،التي تغطي الجلود والمنتجات الجلدية ، والزيوت النباتية والدهون ،والانتاج المحلي للأسمدة أو اقامة مصانع للخلط/ والتكييس للأسمدة المستوردة ،قد أدت بالفعل الى نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال ،هناك مشروع كبير ممول عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية/ رقم التخطيط الارشادي قد تم اعداده للتنفيذ في بنغلاديش ،سوف يساعد على تحسين التسهيلات القائمة وتوسيع الانتاج المحلي للأسمدة.

٢٨- وقد اتخذت الاجراءات فيما يتعلق باستغلال النباتات الدوائية المحلية واقامة مصانع للعقاقير والزيوت العطرية. وتم في تشاد استكمال دراسة بشأن انتاج وتكييف المنتجات الدوائية في الجو الاستوائي. وقد زارت وحدة توضيحية متحركة ،تم ترتيبها من خلال المركز المشترك لليونيدو/ رومانيا ،كلا من الأفغانستان ونيبال لايضاح جدوى انتاج بعض العقاقير باستخدام النباتات الدوائية المتاحة. وكان المخطط ناجحا بحيث من المتوقع أن يقام في كلا البلدين وحدات انتاجية صغيرة أو مصانع تجريبية. ويجرى ترتيب مخططات مماثلة لبوروندى وغيرها من أقل البلدان نموا في أفريقيا حيث تتاح بالفعل المواد الخام اللازمة. ففي غينيا ،على سبيل المثال ،حيق قدمت المساعدة فعلا من أجل اقامة مختبر مركزي للزيوت النباتية والعطرية ،تولى الحكومة ،بمساندة من اليونيدو ،عناية كبيرة للانتاج المحلي لبعض الأدوية المعينة. وتم اعداد وثيقة مخطط مشروع بشأن اقامة مصنع تجريبي لتجهيز الزيوت العطرية وتجرى دراسته الآن بسهمة حكومة بوتان. وهناك خطط أخرى ،وصلت الى مراحل متقدمة ،بشأن اقامة مركز دوائي اقليمي في أفريقيا ،يجهز بوحدات صناعية تجريبية من أجل تدريب الأفراد الأفريقيين.

٢٩- ومن بين التطورات الأخرى ،نخص بالذكر زيادة عدد كبار المستشارين في الميدان الصناعي (SIDFAS) المقيمين حاليا في أقل البلدان نموا والذين سوف يسهم وجودهم

هناك اسهاما كبيرا في تحسين العلاقة التعاونية التي تتمتع بها اليونيدو مع البلدان المعنية. ويوجد الآن ستة من هؤلاء الخبراء في أقل البلدان نموا، بالمقارنة الى خبيرين فقط عام ١٩٧٦. كما يقيم كذلك خمسة من صغار الموظفين المهنيين (JPOS) في أقل البلدان نموا.

٣٠- وعلى أساس توصيات اعلان وخطة عمل ليما، أجريت دراسة تمهيدية في أوائل عام ١٩٧٧ في عدة بلدان نامية غير ساحلية وجزرية كيما تساعد اليونيدو في بدء برنامج خاص للمساعدة الفنية لهذه الفئة من البلدان. وكان التشديد على انشاء صناعات احلالية مناسبة للتصدير والاستيراد من أجل الاقلال الى أدنى حد من تكاليف النقل والعبور الاضافية التي تتحملها البلدان النامية غير الساحلية والجزرية. ويجرى الآن تنفيذ عدد من مشروعات البلدان المصاغة على هذا النحو (في جزيرة رود ريجس، وموريشيوس، ومنغوليا الخ). ومع ذلك، تعامل البلدان النامية غير الساحلية والجزرية مثل غيرها من البلدان النامية وتجرى مساعدتها تحت المصادر التقليدية للتمويل، اللهم الا اذا كانت من أقل البلدان نموا. ويمكن أن نذكر أنه، فيما عدا حصة صغيرة من صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى أنشئ حديثا، موجهة الى أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية معا، فانه لم يجر تخصيص أى مبالغ معينة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية والجزرية وحدها. ومن ثم، تظل مبالغ برنامج الأمم المتحدة للتنمية (رقم التخطيط الارشادى) هي المصدر الرئيسي لتمويل المشروعات الصناعية في تلك البلدان.

٣١- ومن حيث التمويل، أظهر تقديم المساعدة الفنية الى أقل البلدان نموا مزيدا من التحسن عام ١٩٧٨ اذا ما قورن بالسنوات السابقة. فمثلا، تحت البرنامج العادى لليونيدو، بلغ مجموع ما قدم حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ مبلغ ٧٨٩ ٠٧٦ دولار أمريكي بالمقارنة الى ١٨٤ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٥، و٢٩٧ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٦، و٧٣٤ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٧. وتحت برنامج الخدمات الصناعية الخاصة (SIS) وصندوق التدابير الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، كان مجموع ما قدم عام ١٩٧٨ حوالي ١٫٦ مليون دولار أمريكي بالمقارنة الى ٦٨٧ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٥، و١٫٤ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٦، و١٫٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٧. (يعزى الانخفاض الظاهرى بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٧٧ الى الالغاء التدريجي المتعمد لصندوق التدابير الخاصة، الذى أسهم بحوالي ٧٩٧ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٧، و٣٨٤ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٨. وبلغ نصيب برنامج الخدمات الصناعية الخاصة من تقديم المساعدة الفنية ٩١٨ ٠٠٠ دولار أمريكي عام ١٩٧٧ و١٫٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٨). وكان مجموع ما قدم الى هذه البلدان، تحت جميع مصادر التمويل، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للتنمية/ رقم التخطيط الارشادى، ١٢٫٨ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٨، بالمقارنة الى ٤٫٧ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٥ و ٦٫٩ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٦ و ٧٫٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٧. وكانت القيمة الحقيقية للزيادة في المساعدة الفنية لليونيدو المقدمة

الى أقل البلدان نموا في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ تمثل ١٢٠ في المائة ازاء زيادة في المساعدة الفنية المقدمة الى جميع البلدان النامية تقدر بحوالي ٥٠ في المائة. وتمثل المساعدة الفنية الى أقل البلدان نموا عام ١٩٧٨ أكثر من ٥٠ في المائة من مساعدة اليونيدو لجميع البلدان النامية عام ١٩٧٤، و ٢٣٫٣ في المائة من مجموع المساعدة عام ١٩٧٨.

٣٢- ولقد كان الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة لبرمجة المساعدة الفنية الى أقل البلدان نموا داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الذى بدأ في العمل عام ١٩٧٨، أحد المشاغل الأساسية للأمانة العامة لليونيدو. ويبلغ مجموع قيمة المشروعات المصدق عليها عام ١٩٧٨ من جميع مصادر التمويل مايقرب من ١٧٫٧ مليون دولار أمريكي، وهو يعكس زيادة قدرها ٣٦٫٤ في المائة على مجموع قيمة المشروعات المصدق عليها عام ١٩٧٧. ومن هذا المجموع، هناك ١١٫٠ مليون دولار أمريكي تخص ٢٨ مشروعا ممولا من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتعكس القيمة الدولارية زيادة قدرها ٣١٫٥ في المائة بالمقارنة الى عام ١٩٧٧. وقد نتجت هذه الزيادة عن عدة أمور منها، الاشتراك الأكثر نشاطا لليونيدو في كل من البرمجة للبلدان وفي صياغة المشروعات الفردية. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تم التصديق بنهاية عام ١٩٧٨ على ٣٤ مشروعا تبلغ قيمتها ٢٫٣ مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا النصيب أكثر من نسبة الـ ٩ في المائة التي قرر مجلس التنمية الصناعية اعتمادها كأساس تقريبي للتخصيص حينما صدق على البرنامج الابتدائي لأنشطة عام ١٩٧٨ التي تمول تحت صندوق الأمم المتحدة للانماء الصناعي (ID/B/C.3/60 and add.1)

ثانيا- تعزيز قدرة اليونيدو على معالجة المشكلات الخاصة بأقل البلدان نموا، وغير الساحلية والجزرية بين البلدان النامية

٣٣- على الرغم من أن المساعدة الفنية المقدمة الى أقل البلدان نموا قد أظهرت زيادة كبيرة خلال فترة ما بعد ليما، الا أنه لا يمكن تجاهل التفاوت مابين حاجات هذه البلدان والموارد المتواضعة التي أتيحت لليونيدو لتلبية هذه الحاجات. ومما لا شك فيه، أن الدور الرئيسي في التعجيل بالنمو الاقتصادى وتضييق فجوات التطور يجب أن يناط لكل بلد نام، وبجهوده الذاتية، وبالتخصيص الطويل الأجل أساسا لجزء هام من دخله القومي للاستثمارات الانتاجية ومع ذلك، نجد أن التعاون الدولي الواسع، بالاضافة الى الجهود القومية، والمساعدة المالية والفنية الخارجية، والروابط الاقتصادية الموسعة مع البلدان النامية الأخرى ذات أهمية كبرى في تعجيل التقدم الاجتماعي والاقتصادى لأقل البلدان نموا ومما يجدر بالذكر، في هذا المقام، أنه يكاد يكون من المستحيل على أقل البلدان نموا أن تحقق أى تقدم ملموس اذا كان عليها أن تعتمد كلية على مواردها البشرية والمادية والمالية فقط.

٣٤- وتواجه أقل البلدان نموا مصاعب ذات نوع وشدة خاصين ، وتحتاج الى مساعدة مصممة خصيصا لمعالجة مشكلاتها . ففي هذه البلدان توجد أسرة واحدة فقط من كل سبع أسر هي التي تستمد عيشها من خارج الزراعة ، التي هي ذاتها غير كفؤة وتفتقر الى الاحتمالات المباشرة للتحسن . وهناك أيضا المواصلات الواهية مع العالم الخارجي ، وقلما توجد بدائل لطريقة الحياة الريفية كمورد رزق . والأسواق الوطنية تبلغ من الصغر مالا يجذب المستثمرين الأجانب ، كما أن القدرة على استيعاب أوجه التقدم التكنولوجي بالغة الانخفاض ، ويعزى ذلك جزئيا الى صعوبات التعليم . وبالتالي ، فان من العسير أن نجد محليا رأس المال ، والمدخلات القابلة للشراء ، والتدريب ، والنقل ، والتسهيلات الأخرى ذات الصلة اللازمة لزيادة الانتاجية الصناعية ولنهوض بالتصنيع . وفي نفس الوقت ، تناقصت احتمالات التقدم الاقتصادي السريع لهذه البلدان كنتيجة للانكماش الاقتصادي في أغلب البلدان الصناعية ، والتطورات الأخيرة في السوق العالمي للطاقة والاهتمام المتجدد بشأن الوضع الغذائي في العالم .

٣٥- ولطالما عبر ، في مختلف ندوات الأمم المتحدة ، عن الحاجة الى تصميم سياسات وبرامج جديدة يمكن أن تفيد مباشرة تلك المجموعات من السكان التي يبدو أنها قد تجاوزها نمط النمو الاقتصادي المتبع حتى الآن . وتكمن الفكرة الأساسية في شد قطاعات أكبر من السكان الى عملية التحضر ، التي سوف تؤدي بدورها الى حصول هذه المجموعات على دخول أعلى ومن ثم الى تحقيق توزيع أعدل للدخل المحلي . وفي هذا الصدد ، يمكن لليونيدو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة أن تساعد عن طريق تحسين التكنولوجيات المتاحة للصناعات القروية الصغيرة وكذلك المساعدة في تحسين طرق وصول المعرفة والتسهيلات والموارد الى الحرفيين القرويين والمقاولين المحتملين كيما تعاونهم في القيام بأدوارهم في عملية التحضر .

٣٦- وثمة دور هام للمعونة الخارجية لأقل البلدان نموا هو ايجاد الظروف المواتية للاستخدام الفعال للمساعدة ، ففي المراحل الأولى على الأقل ، يتوجب على أي برنامج للمساعدة المكثفة أن يتكون الى حد كبير من التعاون الفني لتحسين نوعية التخطيط ونطاقه . وحتى اذا وجدت خطط للتنمية ، فانها قد تفتقر الى المشروعات الجيدة الصياغة والأجهزة اللازمة لتنفيذها . وهناك حاجة كذلك الى المعونة للقيام بعمليات المسح الأساسية لامكانيات البلدان المعنية . وبصفة عامة ، يجب البحث عن الفرص لتقديم المزيد من المساعدات المالية والفنية الأفضل توجيها ، ومن أجل ذلك ، يرجى أن تضمن البلدان المانحة أن أنظمتها للتزويد بالمساعدة تضع أقل قدر ممكن من الأعباء المالية والادارية على البلدان المتلقية .

٣٧- ونظرا للأهمية المتزايدة التي تعلقها على الصناعة حكومات أقل البلدان نموا ، داخل استراتيجياتها العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم ، اعتبار حاجتها المتزايدة للمساعدة الفنية - التي تتجاوز كثيرا الموارد المتاحة لليونيدو - فان الأمر يحتاج الى مزيد

من الجمهود لتعزيز التعاون مع المانحين المحتملين ،بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، بقصد تنفيذ مشروعات محددة ذات أهمية كبيرة لأقل البلدان نموا ،من خلال الترتيبات التعاونية الملائمة ،وبصفة خاصة تلك التي تقيم تسهيلات انتاج صناعي محلية. وكما أوضحنا من قبل في هذا التقرير ،هناك بعض النتائج المشجعة في هذا الاتجاه ،وفيما يتعلق بأقل البلدان العربية نموا ،فانه ينتظر المزيد من هذه النتائج في المستقبل القريب عقب التوصيات التي اتخذت في اجتماع أقل البلدان العربية نموا والذى نظمته لليونيدو بالاشتراك مع مركز التنمية الصناعية للبلدان العربية في تموز/يوليه-آب /أغسطس ١٩٧٨ (UNIDO/EX.53) ومع ذلك ،أخفقت الجهود التي بذلتها اليونيدو لتعبئة المزيد من الموارد المالية والفنية من أجل أقل البلدان نموا ،والتي تشمل الترتيبات التعاونية المذكورة عاليه ،في أن تحقق النتائج المنتظرة. وأحد الأسباب في ذلك ،أن اليونيدو ليست قادرة في كل الحالات ، على أن تزود المانحين منذ البداية الأولى بجميع المعلومات اللازمة بشأن المشروعات الصناعية المطروحة عليهم. وقد يكون هناك سبب آخر في أن المانحين أنفسهم لم تكن لديهم المرونة الكافية في دراسة طلبات المساعدة المقدمة من أقل البلدان نموا ،اذ أنهم يضعون تشديدا كبيرا على الكفاءة الفنية ،بينما يولون اهتماما أقل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر على الأقل مساوية في الأهمية في نظر أقل البلدان نموا. ومهما كانت الأسباب ،فان الأمر يتطلب جهودا كبيرة من جميع المعنيين اذا كان للقدرات الصناعية أن تقام في هذه البلدان، كما أوصى بذلك اعلان وخطة عمل ليما.

٣٨- ولقد نظر الى انشاء صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، فضلا عن زيادة حجم المساعدة الفنية ،على أنه الوسيلة الأساسية التي تستطيع اليونيدو عن طريقها أن تدخل الى ميادين جديدة ،بما في ذلك اتخاذ التدابير الخاصة لمساعدة أقل البلدان نموا. ومع ذلك ،فبينما صدق مجلس التنمية الصناعية والجمعية العامة على مستوى طيب من التمويل السنوى يبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكى ،الا أن ما قدم من التبرعات الى الصندوق حتى الآن كان حوالي ١٠ مليون دولار أمريكي فقط سنويا يستخدم ٩ في المائة منها للتدابير الخاصة بأقل البلدان نموا ،وغير الساحلية والجزرية من البلدان النامية. وتعد البرامج التي تمول تحت صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أساس سنوى ،يتوقف على مدى الموارد المتاحة.

٣٩- ولقد شدد مؤتمر ليما وما تبعه من الندوات الدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والصناعية على الحاجة الى تعاون اقتصادى وفني أوثق فيما بين البلدان النامية واتخذت توصيات محددة للقيام بسلسلة من الأنشطة يستطيع بمقتضاها الأعضاء ،الأكثر تقدما في المجموعة أن يساعدوا في التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا. واليونيدو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة مدعوة ،كل في مجال اختصاصها ،لتعمل كنقطة التقاء لتشجيع الترتيبات اللازمة لهذا التعاون ،أساسا عن طريق مساعدة البلدان النامية في تحديد ،واعداد ،وتقييم البرامج والمشروعات المحددة المناسبة لتعاونها معا. وقد قامت اليونيدو فعلا بالمبادرة بتنظيم

" اجتماعات التضامن الوزارية " من أجل التعاون في التنمية الصناعية للبعض من أقل البلدان نموا مثل الأفغانستان (٧) ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وهايتي ، بقصد اكتشاف الطرق التي تستطيع بها الدول النامية المدعوة المشاركة في تنفيذ المشروعات الصناعية لفائدة البلد المضيف . ومع ذلك ، ورغما عن استعداد الكثير من البلدان النامية في أن تشارك بخبرتها وتقدم ، وفقا لما لديها من الوسائل ، المساعدة الى أقل البلدان نموا ، الا أن من الصعب عليها أن تتحمل التكاليف الخارجية بالعملة الصعبة التي تقتضيها هذه الترتيبات التعاونية ، ومن ثم ، ينبغي استنباط نظام يمكن بمقتضاه تلبية هذه التكاليف الخارجية من أطراف ثالثة ، بما في ذلك المنظمات الدولية .

٤٠- وفيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، فيما عدا تلك التي تعتبر أيضا من أقل البلدان نموا ، نجد أن امكانيات اليونيدو محدودة جدا بشأن وضع وتنفيذ تدابير خاصة كعمل تكميلي للاجراءات العامة المطبقة على جميع البلدان النامية . ويصعب على اليونيدو تنفيذ التوصيات المتضمنة في مختلف قرارات الأمم المتحدة مالم تتيح لها الموارد البشرية والمالية الكافية . وهناك حاجة كذلك لتوضيح نوع المساعدة المطلوب تقديمها الى هذه البلدان كجزء من التدابير الخاصة ، والبلدان التي تعطى أولوية من بينها ، ودور كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي في تنفيذ برامج محددة لمساعدة الدول النامية غير الساحلية والجزرية .

ثالثا - العمل الذى يقترح أن يقوم به المؤتمر العام الثالث

٤١- قد يرغب المؤتمر العام الثالث لليونيدو في دراسة مايلي :

(أ) اتخاذ تدابير جديدة وأكثر عملية على المستويين الوطني والدولي ، تهدف بصفة خاصة الى أن تزيد بشكل كبير الموارد المالية المخصصة لمساعدة أقل البلدان نموا ، وغير الساحلية والجزرية من البلدان النامية كيما تمكنها من تحقيق خطوة أسرع من المتوسط في التصنيع ،

(ب) تحديد وتعريف أكثر دقة للتدابير الخاصة للبلدان غير الساحلية والجزرية في ميدان التصنيع وكذلك تسمية البلدان المعينة التي ينبغي أن تفيد من هذه التدابير الخاصة ،

---

(٧) انظر تقرير اجتماع التضامن لوزراء الصناعة من أجل التعاون في التنمية الصناعية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، كابول ، ١٤-١٧ أيار/مايو ١٩٧٩ (UNIDO/EX.91)

(جـ) تدابير تشجع على التعاون والتكامل الصناعيين على المستوى الاقليمي كاستراتيجية تساعد على تدارك بعض أضرار الموقف الجغرافي المعاكس وقيود السوق ليس فقط للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، ولكن كذلك لأقل البلدان نموا من البلدان النامية،

(د) تدعيم قدرة اليونيدو، من حيث الموارد المالية والبشرية، على معالجة المشكلات الخاصة لأقل البلدان نموا، وغير الساحلية والجزرية من البلدان النامية في ميدان التنمية الصناعية. وقد ينصح، في هذا الصدد، بأن يقام داخل الأمانة العامة لليونيدو فريق صغير من الخبراء الفنيين ذوي التأهيل العالي يركز على اقتراح وتطوير أنشطة صناعية تنفيذية لصالح أقل البلدان نموا، وغير الساحلية والجزرية من البلدان النامية على أساس اجراء دراسات ميدانية متواترة للمشاكل والحاجات الاجتماعية لهذه البلدان.

٤٢- والفصل ١٢ من الدراسة المشتركة عن التعاون الدولي الصناعي (UNIDO / IOD.268) الذي يعالج مشكلات أقل البلدان نموا، يحتوي كذلك بعض المبادئ الارشادية من أجل التعاون في المستقبل ومقترحات عمل ليقوم بها المجتمع الدولي - وهي معروضة للنظر على المؤتمر الثالث لليونيدو.

B-363

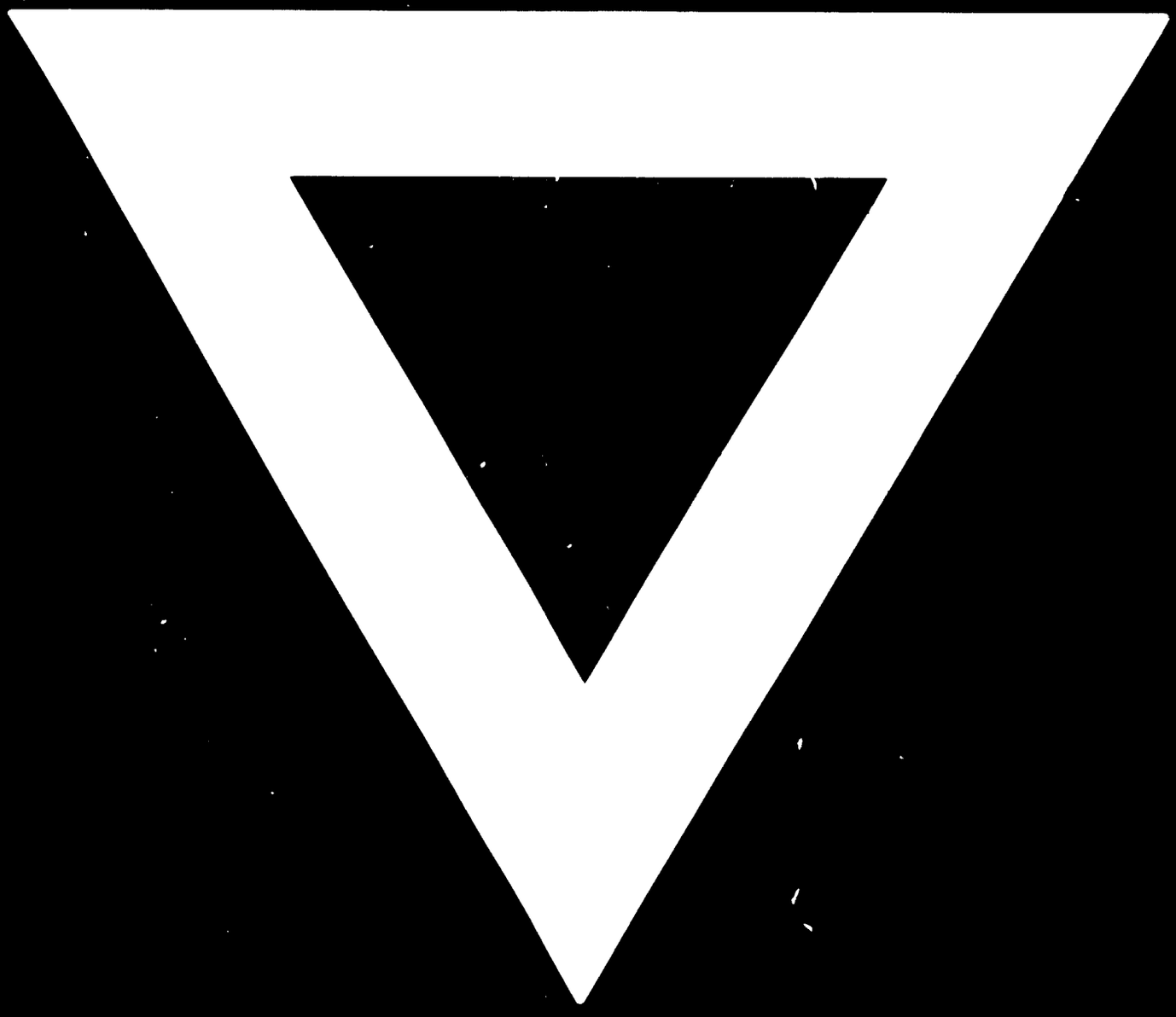

80.12.02